

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



مضيق هرمز

إيران

باكستان

عمان

الهند

مضيق باب المندب

اليمن

الصومال

بحر
العرب

2026/10/10

رقعة الشطرنج البحرية

تقاطعات الأمن الطاقوي بين تحالف حارس الازدهار وتحالف الدفاع البحري

د. مهند حميد الراوي

● تحليلات



رقعة الشطرنج البحرية: تقاطعات الأمن الطاقوي بين تحالف حارس الازدهار وتحالف الدفاع البحري

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. مهند حميد الراوي / دكتوراه في العلوم السياسية/ الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مقدمة

يرتكز الاقتصاد العالمي في جوهره على البحار، فمحيطات العالم اليوم ليست مجرد ممرات للتجارة الدولية، بل هي ساحات جيوسياسية تشهد تنافساً محتدماً، حيث يحدد التدفق المستمر لإمدادات الطاقة العالمية موازين القوى. وفي صلب هذا التنافس الاستراتيجي المعاصر، تبرز الممرات البحرية الحيوية الضيقة — مثل مضيق باب المندب والبحر الأحمر ومضيق هرمز وقناة السويس — باعتبارها الشرايين الحيوية لنقل الهيدروكربونات عالمياً. ومع تزايد المخاطر غير المتكافئة وتصادد التنافس بين القوى العظمى التي تهدد مسارات النقل هذه، باتت الدبلوماسية البحرية وأطر العمل الأمني متعددة الأطراف تحتل صدارة المشهد.

ففي ظل حقبة تتسم بالصراعات المحلية وسلاسل التوريد المعولمة، يرتبط أمن الطاقة والسيادة البحرية ارتباطاً وثيقاً لا انفصام فيه، وقد أدى هذا الواقع مؤخراً إلى تشكيل وتفعيل تحالفات بحرية جديدة، أبرزها «تحالف حارس الازدهار» و«تحالف الدفاع البحري». ورغم أن كلا الإطارين يهدفان ظاهرياً إلى تعزيز الاستقرار وتأمين الممرات المائية الحيوية، إلا أنهما ينطلقان من مهام استراتيجية متباينة، واصطفافات جيوسياسية مختلفة، ورؤى متفاوتة للنظام الإقليمي، مما يحوّل المجالات البحرية الرئيسية إلى ما يشبه «رقعة شطرنج» معقدة، حيث يصبح الدفاع عن ممرات الطاقة — في آن واحد — إجراءً حمائياً وأداة لتحقيق نفوذ استراتيجي.

وفي ظل ترابط أمن الطاقة، يخلق النقاء هذين التحالفين بيئة أمنية محفوفة بالمخاطر، إذ لم يعد أمن الطاقة مقتصرًا على استخراج وإنتاج النفط والغاز الطبيعي المسال فحسب، بل أصبح يعتمد اعتماداً كبيراً على النقل الآمن والمتواصل لهذه الموارد من المنتجين إلى المستهلكين. فعندما يعمل تحالف حارس الازدهار وتحالف الدفاع البحري في مناطق عمليات متداخلة — كالبحر الأحمر ومضيق باب المندب — فإن استراتيجياتهما تؤثر بشكل مباشر على أسواق الطاقة العالمية.

المرتکز الحرج: أهمية مضيق باب المندب

يُشكّل كلٌّ من البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن واحدةً من أهم التشكيلات الجغرافية الثلاثية حيويةً في العالم، إذ تُكوّن هذه المناطق مجتمعةً ممراً بحرياً متصلاً يربط البحر الأبيض المتوسط (عبر قناة السويس) بالمحيط الهندي، مما يجعله أقصر طريق ملاحي يربط بين أوروبا وآسيا. ويُعدّ مضيق باب المندب المعروف تاريخياً باسم «بوابة الدموغ» بمثابة الممر الضيق الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن.

ويتميز مضيق باب المندب بضيقٍ لافت، حيث يتراوح عرضه عند أضيق نقطة بين 26 و32 كيلومتراً فقط. ونظراً لأن الممرات الملاحية المخصصة لسفن الشحن العملاقة وناقلات النفط الضخمة تقتصر على مسارين يبلغ عرض كل منهما ميلين، فإن الجهة التي تسيطر على هذا المضيق أو تهدد بالسيطرة عليه تتحكم فعلياً في حركة التجارة بين الشرق والغرب. وتتسم المنطقة بكثافة عسكرية عالية، حيث تضم قواعد بحرية لكلٍ من الولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان في جيبوتي المجاورة، وذلك لحماية هذه المصالح.

تُعدّ هذه المياه شرياناً حيوياً لتوزيع الطاقة عالمياً، ففي الظروف المعتادة، يتدفق ما يقرب من 9 ملايين برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة يومياً عبر مضيق باب المندب، متجهةً في الغالب من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. كما يُشكّل

المضيق مساراً بالغ الأهمية لنقل الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. وعندما يتعرض المضيق للتهديد، فإن تعذر نقل النفط بأمان يؤدي إلى تأخيرات كبيرة وارتفاع في أسعار الطاقة العالمية، نظراً لندرة البدائل المتمثلة في خطوط الأنابيب القادرة على استيعاب هذا الحجم من الوقود.¹

أما فيما يتعلق بالتجارة العالمية وسلاسل التوريد، فإنه تاريخياً، تمر ما بين 10% و12% من إجمالي حركة التجارة البحرية العالمية، ونحو 30% من حركة الحاويات العالمية، عبر خليج عدن وصعوداً عبر البحر الأحمر وصولاً إلى قناة السويس. وتعتمد الصناعات التي تتبع نظام الإنتاج «في الوقت المناسب» (مثل صناعة السيارات والإلكترونيات) على إمكانية التنبؤ بحركة هذا المسار، فعندما تتعذر الملاحة الآمنة للسفن عبر مضيق باب المندب، تنخفض القدرة الفعلية لشحن الحاويات عالمياً بشكل حاد، مما يؤدي إلى نقص حاد في الحاويات الفارغة في آسيا وارتفاع كبير في أسعار الشحن على مستوى العالم.²

ويرتبط ذلك بشكل كبير بالتهديدات وحالة عدم الاستقرار، إذ إن أي تهديد في منطقة ما يؤدي إلى شلل الممر الملاحي بأكمله. وينبع التهديد الرئيسي الراهن من الصراع المستمر في اليمن (الذي يقع على حدود المضيق)، فمنذ أواخر عام 2023، بدأت جماعة أنصار الله (الحوثي) في شن هجمات بطائرات مسيرة وصواريخ استهدفت السفن التجارية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر. وقد أدى ذلك إلى انخفاض هائل بنسبة 76% في أعداد السفن الداخلة إلى خليج عدن بحلول أوائل عام 2024. وإلى جانب الضربات

1. Justine Barden, Candace Dunn, Paul Merolli, Fewer tankers transit the Red Sea in 2024, In-brief analysis, (Washington, DC: U.S. Energy Information Administration, October 11, 2024), Link: <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=63446>

2. Vulnerability of supply chains exposed as global maritime chokepoints come under pressure, UNCTAD, 2024, Link: <https://unctad.org/news/vulnerability-supply-chains-exposed-global-maritime-chokepoints-come-under-pressure>

العسكرية، تظل المنطقة عرضة لمخاطر القرصنة قبالة سواحل الصومال ومنطقة القرن الأفريقي، فضلاً عن التهديدات البيئية الجسيمة، مثل تسرب النفط من الناقلات التي تتعرض للهجوم، مما يلحق الضرر بالنظم البيئية الهشة للشعاب المرجانية في البحر الأحمر.³

الأهمية الجيوسياسية لأمن الطاقة في البحر الأحمر

يتميز البحر الأحمر بموقع جيواستراتيجي بالغ الأهمية، حيث يقع في قلب العالم ويربط بين ثلاث قارات، هي: آسيا وأفريقيا وأوروبا. كما يربط بين المحيط الهندي وبحر العرب من الجنوب، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال. ويحتوي هذا البحر على العديد من النقاط الاستراتيجية، من أبرزها قناة السويس، التي تُعدّ المدخل الشمالي للبحر الأحمر، وتصل بينه وبين البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مضيق باب المندب، الذي يشكل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر ويربطه بخليج عدن والمحيط الهندي. ويُعتبر المعبران معاً ممرين استراتيجيين متكاملين، مما يمنحهما بُعداً جيواستراتيجياً مهماً. فقد ظهرا نتيجة ارتباطهما بخط الملاحة الأقصر والأقل تكلفة بين شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا، وأصبحا ممرين حيويين في التجارة العالمية، حيث يُعدّان من أكثر الطرق الملاحية نشاطاً في العالم، وتمر عبرهما مليارات الدولارات من السلع والإمدادات التجارية سنوياً.⁴

3. Eric Le Borgne, The Deepening Red Sea Shipping Crisis: Impacts and Outlook, MENA FCV Economic Series Brief, (Washington, D.C: World Bank, 2025).

4. البحر الأحمر.. ممر مائي إستراتيجي تتصارع عليه قوى العالم، الجزيرة، تاريخ النشر: 26/12/2023، على الرابط: <https://2023/12/26/encyclopedia/net.aljazeera.www/>
D8%A7%D9%84%D8%A%-D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%
D9%85%D8%%-D9%85%D9%85%D8%B1%-D9%85%D8%B1%3%D8%AD
D8%B1%D8%A7%D8%D8%A5%D8%B3%D8%AA%-A7%D8%A6%D9%8A
D9%8A%D8%AC%D9%8A%%AA

إذ يمثل بسط السلام والاستقرار في هذه المنطقة أمراً حيوياً لرفاهية وتنمية شعوبها، كما أن أي تهديد تتعرض له يؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية، إذ يمر عبر البحر الأحمر حوالي 12% من التجارة العالمية، و20% من إجمالي شحن الحاويات سنوياً، فعدم الاستقرار في هذا الممر الحيوي يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. ويتطلب تحقيق الاستقرار نوعاً من الالتزام طويل الأمد من جميع الأطراف صاحبة المصلحة لمعالجة الأسباب الجذرية التي جعلت من المنطقة مسرحاً للتنافس الجيوسياسي.⁵

فضلاً عن أن أي سفينة تمرّ عبر قناة السويس، من المحيط الهندي أو إليه، يجب أن تمرّ عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر. وتعدّ قناة السويس أسرع طريق بحري بين آسيا وأوروبا، ولها أهمية خاصة في نقل النفط والغاز الطبيعي المسال. وتم شحن نحو تسعة ملايين برميل من النفط يومياً عبر قناة السويس في النصف الأول من عام 2023، وفقاً لشركة تحليلات الشحن Vortexa. كما أن ما يقرب من 15% من البضائع المستوردة إلى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم شحنها من آسيا والخليج عن طريق البحر الأحمر، ويشمل ذلك 21.5% من النفط المكرر وأكثر من 13% من النفط الخام. لكن الأمر لا يتعلق بالنفط فقط، بل تحمل سفن الحاويات جميع أنواع السلع الاستهلاكية المختلفة.⁶

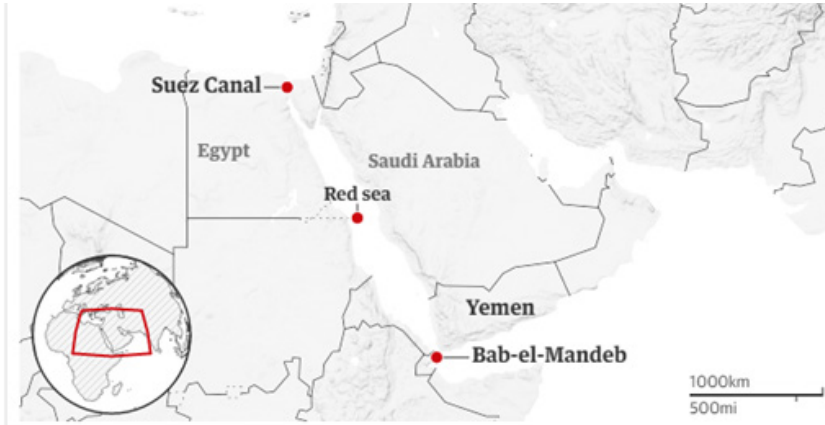
كما أنه يحصل أربعون في المئة من عمليات التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا عبر البحر الأحمر، حيث تمرّ ألف سفينة يومياً. فلا تؤدي الممارسات الحوثية المتهورة إلى تحقيق أي نتيجة مثمرة على صعيد الحرب، بل تستهدف هذه الممارسات الأمن الاقتصادي العالمي، مما يعطلّ سلاسل التوريد، ويزيد من تكاليف النقل والتأمين، ويتسبب في ارتفاع أسعار المواد المستوردة بما لا يقل عن ثلاثين في المئة.

5. الخير عمر أحمد سليمان، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 13/8/2024.

6. دعائم الاستقرار لخطوط التجارة المارة في البحر الأحمر، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، تاريخ النشر: 03 مارس 2024.

ولأن هذا الأمر بدأ يمسّ وتراً حسّاساً للغاية لدى القوى الدولية الكبرى، التي تحرص على أمن وسلسلة تدفق تجارتها وحركة سفنها عبر البحار، فإن الحوثيين يُخاطرون بفقدان ورقة البحر الأحمر من أيديهم، لا سيما في ظل المخاوف الغربية من أن سلوكهم المتهور والانتهازي قد يُرسي سابقة خطيرة، ويفتح المجال لمحاولة قوى وجهات أخرى استنساخ تكتيكاتهم لفرض إرادتها على خصومها في مناطق وممرات مائية دولية مختلفة، الأمر الذي قد يُشعل فتيل حالة غير مرغوبة من الفوضى العالمية.⁷

شكل رقم (1): الموقع الاستراتيجي لمنطقة البحر الأحمر



Source: Jonathan Yerushalmy , “ Red Sea crisis explained: what is happening and what does it mean for global trade?”, The Guardian, 19 Dec 2023, Available at: <https://www.theguardian.com/business/2023/dec/19/red-sea-shipping-crisis-bp-oil-explained-what-is-happening-and-what-does-it-mean-for-global-trade>

7. ابتسام الكتبي، ديناميات خطرة في البحر الأحمر: الانعكاسات على الأمن الإقليمي، مركز الامارات للسياسات،

التحالف البحري الدفاعي: طبيعة التحالف وهيكلته

تأتي هذه المبادرة في ظل توترات متصاعدة في منطقة البحر الأحمر، لا سيما بعد إعلان جماعة الحوثي اليمنية، في 20 يوليو 2026، فرض «حصار بحري» على السعودية في البحر الأحمر، وشنّها هجمات على سفن تجارية، مما أدى إلى تعطل كبير في حركة الملاحة الدولية في هذا الممر الحيوي.

إنّ يمثل تشكيل «التحالف متعدد الجنسيات للدفاع البحري» (MMDA) في 30 يوليو 2026 استعادة حاسمة للمملكة العربية السعودية لزام المبادرة والدور القيادي في المنطقة. فعلى مدى عقود، كان أمن البحر الأحمر يُوكَل غالباً إلى قوى من خارج المنطقة أو يُدار عبر قوة مهام مؤقتة ومحددة الغرض، غير أن أزمة يوليو 2026 استدعت تحولاً هيكلياً. وتُبرهن عملية الحشد السريع لـ 43 دولة — التي تحققت بفضل مزيج متطور من الدبلوماسية المباشرة والافتراضية — على أن الرياض لم تعد تنتظر إلى الأمن البحري باعتباره مسألة ثانوية، بل كركيزة أساسية لبقاء الاقتصاد الوطني والعالمي. ولا يُعدّ هذا التحرك مجرد استجابة لتهديد محلي، بل هو تحدٍّ مؤسسي للأطراف غير المتكافئة التي تحاول فرض شروطها على التجارة العالمية عند أكثر الممرات البحرية حيوية وحساسة في العالم. إن أعلنت جماعة الحوثي رسمياً فرض «حصار بحري» على المملكة العربية السعودية. ولم يكن هذا مجرد تهديد لفظي، بل تُرجم فوراً إلى هجمات فعلية استهدفت حركة الملاحة التجارية، بهدف خنق ممرات البحر الأحمر مادياً واقتصادياً.

إن النطاق الجغرافي لهذا التحالف — الذي يشمل البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب — يحدد «مركز الثقل» الحيوي لاستقرار الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية. ومن خلال هذه المبادرة السريعة، بعثت المملكة العربية السعودية برسالة تتضمن الانتقال من السياسات البحرية القائمة على رد الفعل إلى نموذج من القيادة الإقليمية الاستباقية.

الأهداف الاستراتيجية للتحالف

أولاً: حماية الممرات الملاحية: والتي تُعد الأساس الاستراتيجي، فمن أجل ضمان بقاء «الحصار البحري» - الذي قد تعلنه جهات فاعلة من غير الدول - أمراً مستحيلاً من الناحيتين القانونية والميدانية، وذلك للحفاظ على تدفق ما يزيد عن 12% من حركة التجارة العالمية.

ثانياً: مواجهة التهديدات المشتركة: وذلك من خلال توحيد القدرات المتنوعة لأنظمة الاستشعار والمنصات القتالية لدى 43 دولة لمواجهة التهديدات غير المتماثلة، بما في ذلك العبوات الناسفة البحرية، وأعمال القرصنة، وعمليات الاعتراض البحري باستخدام الطائرات المسييرة.

ثالثاً: تعزيز التعاون البحري الدفاعي: وذلك من خلال الانتقال من مجرد مناورات بحرية عابرة نحو تحقيق توافق عملياتي راسخ وتنسيق استخباراتي متكامل، بما يضمن أن يشكل التحالف قوة ردع دائمة لا مجرد حل مؤقت.

طبيعة التحالف وهيكلته

إن هيكلية «تحالف الدفاع البحري» (MMDA) تُعدّ نموذجاً مثالياً لما يُعرف بـ «الواقعية السيادية»، فمن خلال ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية بصفتها الدولة المؤسسة والقائدة، يضمن التحالف لنفسه مقراً مؤسسياً دائماً ومتمتعاً بتمويل جيد. وستحتضن الرياض المركز الحيوي للتحالف، الذي يضم «القيادة المشتركة» المعنية بالتناغم الاستراتيجي، و«مركز العمليات البحرية المشتركة» المسؤول عن التنفيذ التكتيكي. غير أن استمرارية التحالف على المدى الطويل تعتمد بشكل جوهري على بند «القرار السيادي»، وهو أمر يمثل — من منظور استراتيجي — سلاحاً ذا حدين:

الأولى هي الميزة الدبلوماسية: فمن خلال ضمان أن تكون المشاركة في كل عملية خياراً وطنياً يستند إلى «الأنظمة الوطنية»، يُخفّض تحالف «MMDA» عوائق الانضمام، مما يتيح لـ 43 دولة متباينة المشاركة دون خشية فقدان استقلاليتها في القرار. وهذا يحول دون النظر إلى التحالف باعتباره أداة لـ «التورط» في صراعات إقليمية.

الثانية هي المخاطر العملية: إذ ينطوي هذا البند على خطر كامن يتمثل في «الشلل العمليتي»، فإذا اختارت الدول الأعضاء عدم المشاركة أثناء أحداث قتالية عالية الحدة، فإن التحالف يواجه خطر التحول إلى «نمر من ورق». ولذا، فإن نجاح القيادة المشتركة — التي تتخذ من الرياض مقراً لها — سيُقاس بمدى قدرتها على تحويل هذه العضوية الواسعة إلى التزام عميق وموثوق.

فمن خلال وصف التحالف بأنه «دفاعي بحت»، نجحت الرياض ببراعة في تجنب الخطاب التصعيدي، مع العمل في الوقت ذاته على بناء قدرات دفاعية جماعية هائلة، وقد صُمم هذا الهيكل التنظيمي خصيصاً لاستقطاب تحالف عالمي متنوع.

ديناميكيات التحالف: التكوين الجيوسياسي والمشاركة

يُسهّم الحجم الهائل لـ «تحالف الدفاع البحري» (MMDA) —الذي يضم ما يقرب من ربع دول العالم— في عزل الأطراف الإقليمية المزعزعة للاستقرار بشكل فعال. وتُعد مشاركة وفد الاتحاد الأوروبي ميزة تفاضلية استراتيجية مهمة للرياض، إذ يعمل الوفد بمثابة «جسر قانوني» يربط التحالف بالأطر الغربية ومنظمة الأمم المتحدة، مما يمنحه قدراً من الشرعية الدولية قد تغتفر إليه الكيانات الإقليمية البحتة. ويمكن تصنيف الدول المؤسسة الخمس عشرة التي أصدرت البيان المشترك على النحو التالي، لإبراز العمق الاستراتيجي للتحالف:

أولاً: القوى المطلة على البحر الأحمر والخليج: المملكة العربية السعودية (الدولة المضيفة)، والكويت، والبحرين، وقطر، ومصر، واليمن، والأردن، والسودان، وجيبوتي، والصومال.

ثانياً: قوة إقليمية ومتوسطة كبرى: تركيا (عضو محوري في حلف الناتو، وتُشكل جسراً يربط بين المصالح الأمنية الأوراسية والشرق أوسطية).

ثالثاً: شركاء من خارج المنطقة والمحيط الهندي: باكستان، وبنغلاديش، ونيجيريا، وجزر القمر.

يُظهر هذا التكوين أن التحالف ليس مجرد «نادي للجيران»، بل هو هيكل أمني عابر للقارات. وتضمن «سياسة الباب المفتوح» — التي نصّ عليها إعلان الرياض — قابلية التحالف للتوسع، فمع تطور التهديدات، يمكن لـ«تحالف الدفاع البحري» ضم شركاء جدد، متحولاً بذلك من وحدة مخصصة للاستجابة للأزمات إلى ركيزة دائمة في هيكل الأمن البحري العالمي. ويُشكّل هذا التوافق العالمي أداة الردع القوي في مواجهة الساعين إلى تحويل مضيق باب المندب إلى ورقة ضغط أو سلاح للصراع.

من جهة أخرى، يمثل إضفاء الطابع المؤسسي على تحالف الدفاع البحري (MMDA) تحولاً من أسلوب «إطفاء الحرائق» (التعامل مع الأزمات الطارئة) إلى نهج «الحوكمة البحرية». فمن خلال إرساء إطار عمل مستدام، تعمل المملكة العربية السعودية وشركاؤها على حماية الاقتصاد العالمي من تقلبات الصراعات الإقليمية غير المتكافئة. وتتضح الأهمية الجوهرية لهذا التحالف في كونه يُبطل مفعول «الحصار البحري» الذي يفرضه الحوثيون، مستبدلاً حالة الفوضى بنظام قانوني وعسكري تدعمه 43 دولة. ويُعزز تشكيل هذه الهيئة القانون الدولي للبحار من خلال ثلاث آليات رئيسية:

أولها: إنفاذ حرية الملاحة: يُحوّل هذا الإجراء المبدأ القانوني إلى واقع ملموس، مما يضمن عدم قدرة أي جهة من غير الدول على «إغلاق» ممر مائي دولي بشكل أحادي.

ثانيها: ركيزة قانونية مؤسسية: من خلال إشراك الاتحاد الأوروبي ومجموعة متنوعة من الدول، تتناغم تحركات التحالف مع المعايير الدولية للدفاع الجماعي عن النفس (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة).

ثالثها: استقرار سلاسل التوريد العالمية: عبر تأمين خطوط التجارة، يعمل التحالف على تخفيف «علاوة المخاطر» في قطاع الشحن العالمي، مما يحول دون تحول عدم الاستقرار الإقليمي إلى تضخم عالمي.

وعليه، يُعدّ التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات — بقيادة المملكة العربية السعودية — مبادرة نوعية قد تتقلّ منطقة البحر الأحمر من حالة الصراع الحاد إلى ممر آمن ومؤسسي. ومن خلال هذا التحالف، نجحت الرياض في تحويل مسار الخطاب الأمني الإقليمي من مجرد إدارة للأزمات تعتمد على رد الفعل إلى نموذج قد يكون مستداماً للتعاون البحري الدولي القائم على السيادة الوطنية.

حارس الازدهار وأمن الطاقة في البحر الأحمر

لم تعد الحروب المعاصرة تُقاس بمدى قوة الدولة التقليدية القائمة على تراكم القوة العسكرية أو الاقتصادية، ولا حتى بمدى وجود ميدان واضح يمكن الاستناد إليه لتحقيق فكرة النصر التي تغيرت هي الأخرى نتيجة الكثير من تعقيدات البيئة الاستراتيجية العالمية، إذ تحولت فكرة الحرب من تحقيق النصر في ميدان المعركة إلى تراكم المكاسب من جهة، والصبر الاستراتيجي من جهة ثانية، وحرمان الخصم من تحقيق النصر من جهة ثالثة. وهذا ما أفرزته أنماط الحرب المفتوحة، التي تُعدّ آخر ما توصل إليه الفكر الاستراتيجي المعاصر

في توصيفه لفكرة الحرب المعاصرة.

إذ تعمل جماعة أنصار الله (الحوثي) على توظيف هذا النمط من الحروب المعاصرة في بيئة البحر الأحمر، خاصةً أن هذه الجماعة، وبالرغم من ارتباطها بفاعل إقليمي (إيران)، إلا أنها في الوقت نفسه لديها هامش حركة كبير في أدائها الاستراتيجي، على اعتبار أنها لا تزال جماعة حديثة النشأة تحاول قدر الإمكان الحصول على تراكم للمكاسب من أجل التفاوض عليها في المستقبل، مما جعلها فاعلاً جديداً يدخل ساحة الحروب الطاقوية لحجز مكانة لها في هذه التفاعلات الإقليمية.

إذ ساهمت سنوات الحرب الثمان السابقة، بشكل أو بآخر، في تطوّر القدرات العسكرية للحوثيين، خاصةً فيما يتصل بالصواريخ والطائرات المسيّرة، من خلال الدعم الإيراني. وقد جرى استخدام تلك القدرات في الهجوم على مصالح استراتيجية سعودية وإماراتية خلال السنوات الأخيرة من الحرب. ومع قيام إسرائيل بالعدوان على قطاع غزة، بعد عملية «طوفان الأقصى» التي جرت في 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، توفرت للحوثيين فرصة لتوظيف ما بحوزتهم من صواريخ وطائرات مسيّرة لتحقيق أهداف دعائية، في إطار الدور المرسوم لهم فيما يُعرف بـ«محور المقاومة» الذي تقوده إيران، فقامت في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023م باحتجاز سفينة شحن واقتادتها إلى الساحل اليمني، وشنت بعد ذلك عدداً من العمليات استهدفت فيها سفناً تجارية كانت في طريقها عبر مضيق باب المندب.⁸ من جهة ثانية، فإن هذه الجماعة، وبالرغم من أدائها الاستراتيجي المحلي (داخل اليمن)، لكن البيئة الاستراتيجية المحيطة بها والتي تعمل بها، فضلاً عن التعقيدات الإقليمية المتسارعة في المنطقة، ولا سيما أحداث «طوفان الأقصى» في غزة، حولتها إلى جماعة إسناد، وبالتالي استثمرت هذه الجماعة تلك التحولات الإقليمية في المنطقة من أجل محاولة

8. حارس الازدهار” التحالف الذي دعت إليه الولايات المتحدة في البحر الأحمر.. الدور وحدود التأثير، مركز المخابرات للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 2023-12-28.

إثبات نفسها إقليمياً، وإعلان أنها فاعل إقليمي من الفواعل من غير الدول.

إذ صعد الحوثيون في اليمن من هجماتهم ضد الأراضي والمصالح الإسرائيلية، وقد نُقلت المواجهة من استهداف مدينة إيلات إلى الهجمات ضد السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر. فخلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2023، نفذت الجماعة أكثر من 100 هجوم بطائرات مسيّرة وصواريخ ضد 10 سفن تجارية، بالإضافة إلى هجمات ضد السفن الحربية الأمريكية، وهو ما دفع 18 شركة شحن إلى تجنب طرق البحر الأحمر، من بينها كبرى شركات الشحن العالمية، مثل شركة البحر الأبيض المتوسط للشحن، وميرسك، وهاباج لويد، وشركة النفط «BP».⁹

من المؤكد أنه لا يوجد أحد في النظام الدولي، من القوى الكبرى أو المتوسطة، يرغب في إغلاق البحر الأحمر مرة أخرى، كما حدث في أعقاب حرب 1967 بين العرب وإسرائيل. وعليه، يوجد إجماع عالمي على إبقاء ممرات الشحن في البحر الأحمر مفتوحة، إذ إن التأثيرات غير المباشرة للإغلاق على التجارة بين أوروبا وآسيا سوف تكون وخيمة من الناحية الاقتصادية. إذ ينبغي التنبيه إلى أن معضلة أمن البحر الأحمر لم تبدأ مع حرب غزة بين إسرائيل وحركة حماس، ولكنها ترجع إلى عقود بعيدة، مع اشتداد حدة تكالب القوى الكبرى على المنطقة، وظهور مقاربات أمنية مختلفة، فضلاً عن تصاعد حدة مهددات الأمن البحري في المنطقة.

وعلى سبيل المثال، تدير عملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي أسطولاً لمكافحة القرصنة يضم سفناً حربية من 13 دولة أوروبية (بما في ذلك المملكة المتحدة، التي قدمت السفينة الرئيسية حتى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)، وتعمل مع سفن من أوكرانيا والهند وكوريا وكولومبيا.¹⁰

9. حازم سالم الضمور، التصعيد الحوثي والتداعيات المترتبة على المنطقة، مركز ستراتيغيس، 2024.
10. حمدي عبد الرحمن، معضلة الدجاجة: دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر،

وبناءً عليه، ستتأثر الدول المحيطة بالبحر الأحمر، مثل المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وإثيوبيا وإسرائيل وإريتريا، بشكل كبير بسبب زيادة وقت الإبحار لديها باستخدام الطريق البديل. وقد تتأثر أيضاً الصادرات إلى أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، حيث سيزداد وقت الرحلة بمقدار 12 إلى 14 يوماً.

إذ ألقت هذه الديناميات الخطرة بظلالها فقط على المتاح أمنياً، على عدة مستويات، فمن الواضح أن البحر الأحمر، الذي طالما حرصت الدول المطلة عليه على تجنبه العسكرية والتدويل، أخذ يتعرض لتحديٍّ هو الأكبر والأخطر منذ نهاية الحرب الباردة، لا سيما أن انتهى الأخير حتى عُقم ورخاوة البرامج والهياكل الأمنية التي بدأت بالبحر الأحمر.

ومن الواضح أن معادلة الأمن في هذا الفضاء قد تندلع في الصراع الذي بدأه الإرهابيون، وأن شاركت فيه القوى العظمى الغربية لتتبعهم، وربما تستطيع أن تكون أكثر استدامة في حال تأسيسها، يوجد في جولف ويست عسكريون في البحر الأبيض المتوسط مينيكس منه، عبر تشكيل تحالفات الأمن وقوة مهام الحرية المتعددة الجنسيات.¹¹

إذ أطلقت الولايات المتحدة والدنمارك وألمانيا وهولندا وبريطانيا والبحرين وكندا وفرنسا وإيطاليا والنرويج وسيشل وإسبانيا، في 20 كانون الثاني/يناير 2024، «عملية حارس الازدهار»، وهي بمثابة دوريات بحرية مكوّنة من عشر دول، تدافع عن السفن التجارية وتنخرط في أعمال عسكرية ضد هجمات الحوثيين. وقد اشتد الصراع أكثر في 11 كانون الثاني/يناير من العام الحالي، عندما شنت القوات الجوية الأمريكية والبريطانية غارات ضد مواقع عسكرية حوثية مرتبطة بهجمات السفن في البحر الأحمر.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،

11. ابتسام الكتبي، ديناميات خطرة في البحر الأحمر: انعكاسات على المشاهير، مركز الامارات للسياسات، تاريخ النشر: 17 يناير 2024.

ومع ذلك، ما يزال المجتمع الدولي منقسماً بشأن تصرفات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ويواصل الحوثيون، الذين تم تصنيفهم كمنظمة إرهابية عالمية في 17 كانون الثاني/يناير 2024، عملياتهم العسكرية، دون أن تردعهم الغارات الجوية المستمرة والعقوبات الدولية.¹² إذ ترى القوى المنضوية في هذا التحالف أن «الهدف يبقى متمثلاً في تهدئة التوتر واستعادة الاستقرار في البحر الأحمر». وأكد رئيس الوزراء الهولندي «مارك روتي» أن الإجراء الأمريكي البريطاني «يستند إلى حق الدفاع عن النفس، ويهدف إلى حماية حرية المرور ويركز على وقف التصعيد». واعتبرت بريطانيا أن الضربات على جماعة الحوثي «مشروعة ودفاعاً عن النفس»، لتحقيق أهدافهم السياسية والدبلوماسية.

تأسست «عملية حارس الازدهار» (OPG) في كانون الأول/ديسمبر 2023 تحت مظلة «القوات البحرية المشتركة» (CMF)، وهي شراكة بحرية متعددة الجنسيات قائمة بالفعل، وتتخذ من الشرق الأوسط مقراً لها. وتعمل هذه العملية في إطار «قوة المهام المشتركة 153» (CTF 153)، التي أنشئت عام 2022 للتركيز على الأمن البحري في البحر الأحمر.

وعلى الرغم من تصويرها كجهد متعدد الجنسيات، فإن القيادة العملياتية والمهام الأثقل والأغلبية الساحقة من الأصول البحرية، مثل مجموعات حاملات الطائرات الضاربة والمدمرات، تأتي من البحرية الأمريكية والبحرية الملكية البريطانية. وفي المقابل، ونظراً لاحتفاظ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بزماد القيادة والسيطرة الصارمة على عملية «حارس الازدهار» (OPG)، رفضت عدة دول أوروبية، بما في ذلك فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وضع سفنها تحت القيادة الأمريكية، وبدلاً من ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية «أسبيدس» (وتعني «الدروع» باللغة اليونانية) في مطلع عام 2024.

12. حمدي عبد الرحمن، معضلة الدجاجة، مصدر سبق ذكره.

وتخضع عملية «أسبيدس» لقيادة أوروبية خالصة، حيث يقع مقرها في اليونان وتتولى إيطاليا قيادة القوة، وذلك للحفاظ على «الاستقلال الاستراتيجي» الأوروبي، بدلاً من إخضاع جيوشها للمظلة الاستراتيجية لواشنطن.¹³

أما على مستوى النهج، أي العمليات العسكرية المباشرة والضربات الاستباقية، فعلى الرغم من أن «عملية حارس الازدهار» (Operation Prosperity Guardian) أُعلن عنها في البداية بوصفها مهمة مراقبة دفاعية لضمان حرية الملاحة، فإن هويتها الاستراتيجية سرعان ما تداخلت مع «عملية بوسيدون آرثر» (Operation Poseidon Archer)، وهي الحملة التي قادتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وشملت ضربات جوية عسكرية مباشرة واستباقية استهدفت منشآت الرادار ومواقع إطلاق الصواريخ ومستودعات الأسلحة التابعة للحوثيين داخل الأراضي اليمنية.

وقد خلصت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى أن مجرد إسقاط الطائرات المسيّرة في عرض البحر لا يكفي، وأن تحقيق الردع يتطلب تقويض القدرات الهجومية للحوثيين في مصادرها. إذ يُميّز هذا النهج الهجومي والاستباقي «عملية حارس الازدهار» (OPG) بشكل جوهري عن «عملية أسبيدس» (Operation Aspides) التابعة للاتحاد الأوروبي.

وقد أكد جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، هذا الاختلاف صراحةً، مشيراً إلى أن «أسبيدس» تعمل في إطار «الدفاع عن النفس»، ولن تشارك في أي ضربات استباقية ضد مواقع الحوثيين البرية، إذ ساورت الدول الأوروبية مخاوف من أن النهج الأمريكي ينطوي على تصعيد قد يؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقاً.¹⁴

13. Léonie Allard, Cinzia Bianco, and Mathieu Droin, With Operation Aspides, Europe is charting its own course in and around the Red Sea, Atlantic Council, 2024.

14. Ibrahim Jalal, Operation Aspides, or the Peril of Low Expectations in Yemen, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace generates, 2024).

إذ يتسم تحالف «حارس الازدهار» متعدد الجنسيات بقدرته على حماية طرق التجارة في البحر الأحمر وخليج عدن، والحد من القرصنة والسطو المسلح على السفن التجارية، والحفاظ على سلاسل الإمداد والطاقة، علاوةً على تعزيز الأمن والازدهار الإقليميين.

وبالرغم من أن تحالف «حارس الازدهار» يضم 24 دولة بقيادة القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، فإن بريطانيا وحدها هي التي شاركت الولايات المتحدة في استهداف مواقع الحوثيين في اليمن. إذ لم تُبدِ الدول الغربية حماساً للمشاركة في التحالف، ففي غضون أيام، أظهرت دول أوروبية أن مشاركتها في حماية الملاحة البحرية وحركة التجارة في البحر الأحمر ستبقى في إطار عملياتها البحرية القائمة، وليس ضمن التحالف الجديد. فقد صرحت وزارة الدفاع الفرنسية بأن قواتها تعمل بالفعل في المنطقة، ولكنها ستبقى تحت القيادة الفرنسية.

وكشفت دول أخرى عن حجم مساهمة متدنٍ للغاية، حيث إن مساهمة اليونان في التحالف لم تتعدَّ فرقاطة بحرية واحدة، وأعلنت النرويج عن مشاركتها بـ 10 ضباط بحريين، واكتفت هولندا بضابطي أركان، والدنمارك بضابط واحد، فيما ذكرت بريطانيا أنها سترسل المدمرة «دايموند».¹⁵

من جهة أخرى، فإن تحالف «حارس الازدهار» لا يمكنه أن يفعل الكثير لوقف هجمات المتمردين الحوثيين، الذين يملكون ترسانة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والمسيّرات، ويمكنهم نشر ألغام مضادة للسفن وتنفيذ عمليات منسّقة باستخدام القوارب والمروحيات.

15. تحالف «حارس الازدهار».. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 30/12/2023.



أما فيما يتعلق بدور الدول العربية، وباستثناء البحرين التي يقع فيها مقر الأسطول الأمريكي الخامس، لم تتضمن أي من الدول العربية إلى هذا التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة

يُبرز التقاء «عملية حارس الازدهار» (Operation Prosperity Guardian) مع الجهود الأوسع لـ «تحالف الدفاع البحري» واقعاً معاصراً يتمثل في أن أمن الطاقة العالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهيمنة البحرية في مناطق محددة. ومع تزايد استهداف التهديدات غير المتكافئة للممرات البحرية الحيوية، مثل البحر الأحمر ومضيق باب المندب، تحولت «رقعة الشطرنج البحرية» من مجرد مسار للعبور إلى ساحة رئيسية للدفاع عن المصالح الاقتصادية.

ولا تقتصر مهام هذه العمليات البحرية المشتركة على حماية سفن الشحن الفردية فحسب، بل تعمل كحاجز حيوي يفصل بين التقلبات الجيوسياسية وصددمات الطاقة العالمية. ومن ثم، فإن مرونة أسواق الطاقة الدولية في المستقبل لن تعتمد فقط على تنوع مصادر الإمداد، بل ستعتمد أيضاً على الاستعراض المستمر والموحد للقوة البحرية للتحالف، وذلك لضمان حرية الملاحة والحفاظ على استمرار تدفق الحركة عبر أكثر الشرايين الاقتصادية حيوية في العالم.

من جهة أخرى، فإن الجماعات المسلحة في اليمن (أنصار الله الحوثي) تحاول، من خلال استهداف السفن التجارية في البحر الأحمر، أن يكون لها تأثير ونفوذ في تلك المنطقة، لا سيما أنها ليس لديها ما تخسره، لأنها في مرحلة تراكم المكاسب من جهة، وتوظيف حالة الصبر الاستراتيجي من جهة ثانية، فضلاً عن أنها مدركة بأنها لا تستطيع تحقيق النصر على الخصم، بقدر ما تحاول تطبيق المرنكز الأساسي للحرب المعاصرة، وهو حرمان الخصم من تحقيق النصر. ومن ثم، قد تنتقل في مرحلة لاحقة، بعد أن تحقق بعض المكاسب في مناطق النفوذ، لتكون فاعلاً من غير الدول يُحسب له الكثير من قبل القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي إثبات وجودها.

لذا، فإن تحالف «حارس الازدهار» إما أن يذهب في حروب استنزاف طويلة، وهذا صعب جداً، لأنها أصبحت مكلفة بالنسبة له من جهة، في مقابل عدو ليس لديه ما يخسره، أو أنه سيحاول قدر الإمكان التفاوض مع القوى الراحية لتلك الجماعة. وهذا يرتبط بالرئيس الأمريكي ترامب بعد تسلمه للسلطة، ومدى علاقة ذلك بالاتفاق النووي مع إيران، الذي هدد بالانسحاب منه أو إعادة صياغة الاتفاق، وكلا الحالتين ستضطر إيران للتخلي عن وكلائها الإقليميين، وتحديد الفواعل من غير الدول، مقابل الذهاب بصيغة جديدة من الاتفاق النووي. وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بمكانة أنصار الله الحوثي وعملياتهم في البحر الأحمر في المرحلة القادمة.

كما أن المبادرة السعودية لا تلغي تحالف «حارس الازدهار»، بل تمثل إعادة هيكلة إقليمية للأمن البحري، فهي تنقل زمام المبادرة والقيادة الميدانية إلى الرياض والدول الإقليمية، مما يمنح التحالف الجديد شرعية وسيادة أوسع للتعامل مع التهديدات الملاحية.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
